مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة

سمو رئيس الوزراء لدى حضوره الجلسة

(تصوير: صالح محمد)

الحكومة طلبت سرية الجلسة وقدمت تقريرا عن الميزانية ووعدت مجددا بتقديم البديل

تأجيل جديد لعلاوة الأولاد وبدل الإيجار بمباركة أغلبية النواب

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

في موقف متكرر وغير مبرر، طلبت الحكومة تاجيل تقرير علاوة الأولاد وبدل الإيجار إلى دور الانعقاد المقبل، لتقديم «بديل استراتيجي» بموافقة ومباركة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، رغم استقرار اللجنة المالية البرلمانية في اجتماعها الأخير على الاقتراح الأقل تكلفة على الحكومة، ورغم ان الحكومة قد أجلت الأمر مرتين قبل ذلك لمدة تتجاوز الشهرين لتقديم البديل ولكنها لم تقدمه.

ووافق مجلس الامة على طلب وزير المالية انس الصالح بتأجيل البت في تقريري علاوة الاولاد وبدل الايجار حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وقال رئيس مجلس الامة الغانم عقب عودة جلسة المجلس الى العلنية ان اقتراح الوزير الصالح بتاجيل البت في التقريرين جاء «ليتسنى للحكومة تقديم تصور شامل يتضمن بديلا استراتيجيا لمعالجة سلم الرواتب يراعي فيه وضع العلاوة الاجتماعية لتحقيق العدالة بين كافة المواطنين».

واضاف ان رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع طلب بعد ذلك سحب تقريري علاوة الاولاد وبدل الايجار حتى بداية دور الانعقاد القادم.

واوضح الرئيس الغانم ان طلب الحكومة باحالة الجلسة الى سرية حصل على موافقة 40 عضوا من الحضور وعددهم 49 عضوا.

وقال ان المجلس استمع في جلسته السرية الى شرح من وزير المالية ووكيل وزارة المالية بشأن الاوضاع المالية الراهنة والمرتبطة بالحالة المالية للدولة ثم تحدث عدد من الاعضاء بهذا الشان وبعد ذلك قام الوزير الصالح بالرد على ملاحظات واستفسارات النواب.

وكان الغانم قد أحال جلسة المجلس الى سرية بناء على طلب وزير المالية أنس الصالح وذلك لمناقشة الحالة المالية للدولة.

من ناحية اخرى، وافق مجلس الامة بالاجماع في جلسته العادية على اقتراح بقانون بشأن انشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في مداولته الثانية على ان يحال الى اللجنة التشريعية البرلمانية لبيان الصياغة قبل احالته للحكومة.

واستعرض رئيس لجنة المرافق العامة النائب عادل الخرافي خلال جلسة التعديلات على مقترح انشاء الهيئة المقدمة من قبل الحكومة وبعض النواب بعد المداولة الاولى التي تمت في الخامس من مارس الماضي.

ومن ابرز التعديلات التي وافق عليها المجلس ما تم على المادة الثانية التي نصت بعد التعديل على ان تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى (الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات) ويشرف عليها الوزير المختص وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي ويجوز انشاء فروع اخرى للهيئة داخل الكويت وينقل اليها الاجهزة العاملة في المجالات التي تحتاجها من وزارة المواصلات.

ونصت المادة الرابعة بعد التعديل وموافقة المجلس على ان يضم مجلس ادارة الهيئة سبعة اعضاء يصدر بهم مرسوم بناء على ترشيحات من الوزير المختص ويكون من بينهم أربعة اعضاء متفرغين والاخرون من ذوي الخبرة والكفاءة ويتم تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

ونصت المادة ال13 بعد الموافقة عليها على ان تكون ميزانية الهيئة مستقلة في حين نصت المادة ال14 على ان تحل الهيئة محل وزارة المواصلات واي جهة اخرى في حدود ما أوكله القانون للهيئة من اختصاصات وذلك بعد ستة اشهر من اصدار اللائحة التنفيذية للهيئة.

الغانم: السلطة التنفيذية ستقدم تصورا شاملا للرواتب تراعي فيه العلاوة الاجتماعية لتحقيق العدالة بين المواطنين

الشيخ صباح الخالد متحدثا

ووافق المجلس على المادة المستحدثة رقم 86 مكررا والتي تنص ان يتكون رأس مال الهيئة من الموجودات المنقولة وغير المنقولة ويحدد او يعدل رأس مال الهيئة بمرسوم وتتولى جهة مستقلة متخصصة يختارها مجلس الوزراء بتقييم جميع الاصول العقارية والمالية وتنظم اللائحة الداخلية لهذا القانون الاجراءات التي تلتزم هذه الجهة باتباعها في عملها على ان تنتهي من مهمتها في الموعد المحدد في العقود المبرمة معها ويعتمد التقييم من مجلس الوزراء بعد العرض على ديوان المحاسبة.

ونصت المادة 88 في بندها الأول على ان يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة الساعة التاسعة صباحا وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

عادل الخرافي: أحيي صاحب السمو والحكومة على نجاح مؤتمر القمة والحقيقة هم جعلوا الكويت محط انظار الجميع.

صفاء الهاشم تحمل «بله»

عبدالله التميمي: فقدت الكويت رجل خير معروف وهو الحاج احمد عاشور.

وزير الخارجية: اشكر النائب الخرافي تجاه الاستحقاق الذي تم في القمة وهو الرابع في اربعة اشهر وتم النجاح للمؤتمر ولله الحمد.

وانتقل المجلس الى مضابط المجلس وتم التصديق عليها.

وتلا الامين العام طلب تأجيل بند الاسئلة ورفع الحصانة الى جلسة الغد والانتقال الى البنود التي تليها والاستعجال بمناقشة قوانين علاوة الاولاد والرعاية السكنية والمداولة الثانية لهيئة الاتصالات واقامة الاجانب، ودعم الهيئات الرياضية، ومناقشة قانون هيئة سوق المال وعدد من الاتفاقيات.

الوزير محمد العبدالله: الحكومة تطلب من المجلس نظرا لقيام عدد من اعضاء الحكومة باستقبال ضيف الكويت فنريد ان يكون بند الرسائل موجود.

وتمت الموافقة.

وزير المالية: الموضوعان مرتبطان ارتباطا وثيقا بالحالة المالية للدولة فانا اطلب ان تكون الجلسة سرية وهذا ما تم في المجالس السابقة ولذلك سأعرض الحالة المالية للدولة قبل مناقشة المواضيع ذات الصلة «علاوة الاولاد» وفقا للمادة 150 من الدستور.

الرئيس مرزوق الغانم: وفقا للمادة 69 تناقش الحالة المالية للدولة في جلسة سرية ولذلك تخلى القاعة.

وتم اخلاء القاعة.

واستؤنفت الجلسة في الساعة 11:40 دقيقة باعلان الرئيس الغانم ان المجلس صوت على مناقشة الحالة المالية للدولة بجلسة سرية باغلبية 40 من 49 عضوا وتمت مناقشة علاوة الابناء وبدل الايجار بعد شرح من الوزير ووكيل المالية عن الاوضاع المالية للدولة وتقدم الوزير انس الصالح بطلب تأجيل العلاوة وبدل الايجار لحين التوصل الى قرار البديل الاستراتيجي فوافق المجلس.

ثم انتقل المجلس الى تقرير المرافق في شان المداولة الثانية لقانون هيئة الاتصالات بعد

الخرافي: أحيي صاحب السمو والحكومة على نجاح مؤتمر القمة وجعلهم الكويت محط أنظار الجميع

العازمي: السلطة التنفيذية غير صادقة بتعهداتها ولا يمكن الوثوق بها

عبد الصمد: الحكومة لم تعرض الحالة المالية للدولة وركزت فقط على الميزانيات

المجلس سيد قراراته وهو من صوت على تأجيل البت في علاوة الأولاد

قال النائب عدنان عبدالصمد ان ما عرضته الحكومة في «السرية» لا يمكن تسميته بالحالة المالية للدولة نظرا لعدم اكتمال الأرقام الخاصة بالميزانية، مبينا ان المتعارف عليه ان تأتي الحكومة بالحالة المالية للدولة مرة واحدة في كل دور انعقاد، مشيرا ان الحكومة ركزت في السرية على الميزانية وهذا لا يغني عن ضرورة الاتيان بالحالة المالية للدولة كاملة، مؤكدا ان المجلس سيد قراراته وهو من صوت على تأجيل البت في علاوة الاولاد

في سياق متصل، أكد النائب حمدان العازمي أن «الحكومة غير صادقة بتعهداتها ولا يمكن ان نصدقها في ما قالته عن قيمة استضافتها تسعة مؤتمرات كبرى».

وقال: «هل يعقل يا اهل الكويت ان كلفة تسعة مؤتمرات استضافتها البلد 39 مليون دينار؟»، مبينا انه سيوجه سؤالا الى الحكومة بهذا الشأن.

وعبر العازمي عن تفاجئه، بطلب الحكومة تحويل جلسة مجلس الامة سرية».

عدنان عبدالصمد

وقال: «اعيب على الاخوة النواب الذين وافقوا على تاجيل علاوة الاولاد لدور الانعقاد القادم»، مضيفا «للاسف الشديد ان التصويت كان 56 عضوا مع التاجيل فهل يعقل ذلك».

واكد ان «الحكومة غير صادقة في وعودها وسيأتي دور الانعقاد المقبل وسوف لا توافق على زيادة الاولاد».

الدعم لا يصل إلى المستحقين والتلاعب فيه على أشده

الشايع: أرقام وزارة المالية أثبتت الوضع المزري للدولة .. والحالة المالية المقبلة صعبة جدا

زيادة الدعم أدت إلى الإسراف بالاستهلاك خصوصا في الكهرباء والبنزين

اوضح رئيس اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية فيصل الشايع : ان ما عرضته وزارة المالية من ارقام في الجلسة السرية اثبت ان الوضع مزري، وان الحالة المالية المقبلة ستكون صعبة جدا، ان لم نقم بتحسين الاوضاع من خلال وقف الهدر في جميع الجوانب.

داعيا الى اعادة النظر في جميع الجوانب وخصوصا في الدعم الذي يعتبر احد اهم جوانب الهدر، وفي الغالب ان الدعم لا يصل إلى المستحقين وانما يذهب إلى اشخاص غير مستحقين ويتم التلاعب.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين: هناك ثغرات كثيرة في قوانين الدعم، ويجب مراجعتها ومحاسبة من يتلاعب بالدعم، وزيادة الدعوم ادت الى الاسراف في الاستهلاك خصوصا الاسراف في الكهرباء والبنزين.

فيصل الشايع سحب تقرير علاوة الأولاد

وطالب الشايع بتقنين الدعم ومد يد العون للمواطن البسيط كي يستفيد من الدعم.

مشددا على ضرورة وجود مراقبة على الدعم، فبدلا من الدعم المطلق يقنن الدعم فمثلا في الكهرباء يحدد الدعم لميجاواط معين يكفي احتياجات لمدة شهر، ومن يسرف في الكهرباء يحاب على هدره، والامر ينسحب على الماء والبنزين، فلابد من الترشيد في الاستهلاك.

وكشف الشايع عن تحميل النواب في الجلسة السرية الحكومات المتعاقبة ما وصلنا إليه الآن، لاسيما في جزئية

نحتاج إلى دراسة كاملة لأوضاعنا المالية وتقديم إستراتيجية شاملة في دور الانعقاد

الكوادر والرواتب، ونحن بحاجة لدراسة كاملة لجميع الاوضاع المالية، والحكومة مطالبة بتقديم الاستراتيجية الشاملة في دور الانعقاد المقبل حتى تكون لدينا رؤية واضحة.

واكد الشايع: ان الارقام التي قدمت في الجلسة السرية قدمت للمرة الاولى، وبينت لنا ما ستؤول اليه الامور في حال استمرار الهدر ونحن مطالبون بالمحافظة على فاهية المواطن بقدر لا يؤثر على ميزانية الدولة.